

[illegible]

مستأنده ومتطابقه يبريد بعضها بعض ولم ترد أي بينه تنال منها أو تحضنها (بالرغم من أن المميز قد قدم اليه الدفعية المتناسقة والتي تؤكد براءة المميز من التهمة المسندة إليه .

٤. لقد أكد شهود المميز بأنه كان في منزله في تمام الساعة السادسة إلا عشر دقائق وأنه خرج من منزله في تمام السادسة إلا خمس دقائق للحاق بالباص الذي ينفله للعمل وبالتالي فإن ما ذكرته المشتكاه لا ينفق والحقيقه والواقع في أنه تحرش بها في الساعة السادسة إلا عشر دقائق صباحاً .

٥. إن الشك يفسر لصالح المتهم وبالتالي وكون المشتكاه قد تشكك بأقوالها من خلال تناقض أقوالها أمام سعادة المدعي العام وأمام المحكمة ومع شهود النيابة فإن هذا الشك يفسر لصالح المتهم وليس لصالحها .

لـ هذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله فإننا نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة المتهم لمحاكمته بتهمة جناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات .

وقد ساقطت النيابة العامه الواقعه الجرميه التاليه للمتهم (بأن المجني عليها هي جاره للمتهم وهو يلاحقها دائماً ويتعرض لها بالشارع

وقد طلب شقيقها الشاهد منه عدم التعرض لها إلا أنه لم يفعل وبتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣ وبحود الساعة السادسة صباحاً وبعد خروج المجني عليها كعادتها من المنزل للعمل قام المتهم بالحاق بها ووضع يده على مؤخرتها فشعرت بالخوف منه وقامت بالصراخ عليه ولم يكن أحد بالشارع ثم هجم عليها ودفعها ووقعت على الأرض ووضع يديه على خصرتها وحاول النوم فوقها فقامت بالصراخ ووضع يده على فمها لمنعها من الصراخ فأبعدت يده واستمرت بالصراخ عندها خاف منها ولاذ بالهرب وعادت إلى الفور إلى المنزل وأخبرت شقيقها الشاهد بما حصل معها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

باشترت محكمة الجنايات الكبرى نظري الدعوى وتحقيقها وبعد الاستماع للبيانات والأدلة واستكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٦/٣/٤١ تـــــــاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧ توصلت فيه إلى الاقتناع بالواقعة الجرمية التالية :-

(إن واقعة هذه الدعوى كما تحصلتها وقعت بها تتلخص بأن المتهم كان يلاحق المشتكبه ويتعرض لها أثناء ذهابها إلى عملها صباحاً وأنه بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣ وبحود الساعة السادسة صباحاً وأثناء توجهه المشتكبه إلى عملها لحق بها وأمسك بها من مؤخرتها من فوق الملابس بكتا يديه ودفعته وسقطت على الأرض على ظهرها وحاول الهجوم عليها واقترب منها ووضع يديه على جسمها ووضع يده على فمها لمنعها من الصراخ وتمكنت من دفع يده عن فمها والصراخ حيث تمكن المتهم من الفرار) .

وأن هذه الواقعة التي نفع بها ونصداها وهي ثابته للمحكمة من خلال
البيانات التالية :-

١. أقوال الشاهده ريماء حسين حافظ الغروف أمام المحكمة وما ورد فيها كان المتهم يلاحقني ويحاول التعرض لي بالحكي وأثناء ذلك النقيت بالمتهم وصار يتعرض لي ويلاحقني وقام شقيقي بضربه وذكر أنه قبل حوالي شهرين إلى ثلاثة اشهر تقريباً وحوالي الساعة السادسة إلا عشر دقائق صباحاً وأثناء ذهابي صباحاً إلى عملي وأثناء سيرتي بالشارع شعرت بشخص يركض خلفي وأثناء التقافي للخلف تفاجأت بالمتهم وأمسك بي من مؤخري من فوق الملابس فصرخت عليه بصوت عال

ولا أدل أيضاً مما ورد في أقوال المتهم نفسه لدى المدعي العام حيث يقول اعرف المشتكيه من السابق وهي جازتي سبق وأن كنت ألحقها وعلى اثر ذلك طلب مني شقيقتها عدم التعرض لها وهذا ما أكدته الشاهد أيضاً .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى كمحكمة موضوع وجدت البيئة كافيه لإدانة المتهم فإن ما خلصت إليه هو مستمد من بيانات قانونيه ثابتة في الدعوى وعللت قرارها تعليلاً سليماً وبأن التناقضات التي أشار إليها المتهم في لائحة الطعن تناقضات في وقائع غير جوهريه لا تنفي ارتكاب المتهم للفعل المسند إليه ولا تنال من صدق شهادة المشتكيه مما نرى معه أن أسباب الطعن مستوجبه الرد .

من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد أن ما قام به المتهم من أفعال مادية المتمثلة بإقدامه على الإمساك بمؤخرة المجني عليها ووضعه كلتا يديه على مؤخرتها والهجوم عليها ودفعها وسقوطها على الأرض ومحاولته أن يقرب جسمه إلى جسمها ووضع يده على فمها لمنعها من الصراخ فإن هذا قد خدش عاطفة الحياء العرضي للمجني عليها واستطال الفعل إلى عورة من جسمها والتي هي من موطن العفه يحرص سائر الناس على صونها والنود عنها وأن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية هناك العرض بالعنف طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وهو ما توصل إليه القرار المطعون فيه ويكون الطعن من هذه الجبهة مستوجب الرد .

من حيث العقوبه :-

نجد أن العقوبه المحكوم بها المتهم وهي الرضع بالاشتغال الشاقه المؤقتة مدة أربع سنوآت تقع ضمن الحد القانوني المقرر لجناية هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات والتي جرم بها المتهم إلا أننا نجد أن المتهم يرفق مع لائحة الطعن التمييزي سند عدل بإسقاط حق شخصي مؤرخ في ٢٠٠٦/٥/٣ موقع من المشتكيه .

وبأن محكمة الجنايات الكبرى لم تطلع على هذا السند ولما قد يكون له من اثر على العقوبه المحكوم بها المتهم من حيث كونه يمكن أن يكون سبباً مخففاً لتقديرياً الأمر

بوق / أ خ

رئيس الديوان

عضو

عضو

عضو

عضو

القاضي

م ٢٠٠٦/٦/٢٦ الموافق ١٤٢٧ سنة الأولى جمادى ٣٠ صدر بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦

المصدرها للسير بالمدعى على نهج ما أسلفناه وإصدار القرار المقتضى .
الوقوفه فقط وتأيدته من حيث الواقع الجزئية والظرفيات القانونية وإعاده الإقرار
حيث ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه من حيث
وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه من حيث
الظرفيات الجزئية على هذا السند بإقرار الصالح .
الذي يستتبعه نقض الحكم المطعون فيه من حيث العقوبة المقررة له أمام محكمة